|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** | logo_A-[Converted] |
| **الاجتماع الثالث - جنيف، 19-17 يناير 2018** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-3/7-A** |
| **26 ديسمبر 2017** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| اليابان |
| استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 |
|  |

# 1 التحليل القانوني

فيما يتعلق بنطاق لوائح الاتصالات الدولية، هناك تباين واسع في الآراء بين الدول الأعضاء ويبدو أن من الصعوبة بمكان التوصل إلى توافق في الآراء، بالرغم من أن اليابان ترى أن يستمر تركيز لوائح الاتصالات الدولية على خدمات الاتصالات الدولية المقدمة للجمهور ولا ينبغي أن تتوسع لتناول قضايا محلية أو خامات أخرى ذات صلة بالاتصالات أو بنى تحتية أو شبكات، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإنترنت. وكما يدرك الجميع، تعدّ الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة محركة قادرة لا غنى عنها من أجل النمو الاقتصادي المستدام ولها دور هام كأساس للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ولتعظيم هذه الفوائد، علينا تهيئة بيئة تمكينية لتسريع وتيرة الأنشطة التجارية للمشغلين وتعزيز المنافسة، بدلاً من التنظيم.

ومع التطور السريع للتكنولوجيات، تتطور بيئات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية بشكلٍ كبير وبسرعة، وتتغير باستمرار أيضاً الاتجاهات/القضايا الناشئة الجديدة (سيشار إليها فيما بعد بالقضايا الجديدة). وحيث لا يمكن لأحد التنبؤ بالكيفية التي ستتطور بها هذه القضايا الجديدة في المستقبل، يبدو من المستحيل تعريفها بشكلٍ واضح ودقيق.

وبأخذ هذه الحقائق في الاعتبار، من غير المناسب معالجة القضايا الجديدة المتغيرة باستمرار بصكوك دولية ملزمة بوضع افتراضات عن الكيفية التي ستتطور بها هذه القضايا الجديدة. وإلى جانب ذلك، تتسبب القضايا الجديدة في عدم استقرار الصكوك الدولية الملزمة. وعلاوة على ذلك، من شأن وضع إطار قانوني دولي لتنظيم القضايا الجديدة أن يصعب على المشغلين الاستجابة بمرونة للبيئات الدولية سريعة التطور، بما في ذلك التغيرات التكنولوجية وظهور أسواق جديدة وهو ما ينتج عنه انخفاض إمكانات الأعمال التجارية الجديدة والابتكار التكنولوجي مما قد يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي العالمي.

# 2 الآراء بشأن عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية

في ظل عدم وجود توافق دولي في الآراء بشأن لوائح الاتصالات الدولية بين الدول الأعضاء، لا نرى ضرورة لمراجعة هذه اللوائح وعقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية (WCIT). وحيث إن بعض الأعضاء عبّروا بالفعل عن شواغلهم، لدينا أيضاً شواغل كبيرة من أن مراجعة لوائح الاتصالات الدولية وعملية إعدادها، بما في ذلك عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية ستفرض أعباء ضخمة على الموارد المالية والبشرية للدول الأعضاء والمكاتب الإقليمية والاتحاد والبلد المضيف للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية وجميع الأشخاص المشاركين فيه.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_